

وزارة المالية / الدائرة القانونية
م / الرواتب المتراكمة

- كتابكم ذي العدد ٨٠٢ / ٦٤ / ٣٧٨٠ في ٢٧ / ٥ / ٢٠١٠ على الرغم من الابعاء المالية الناجمة عن تطبيق أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٨ بسبب عدم الوقوف على رأي وزارتك في مثل هكذا أمور إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق أحكام القانون المذكور لكونه واجب التطبيق استناداً لأحكام المادة (الثانية) منه وبصدد ما جاء بكتابكم أعلاه نود بيان الآتي :-
- ١- إن القانون المذكور واضح في صرف الرواتب المتراكمة للمشمولين بأحكامه وفقاً لسلم الرواتب الجديد .
 - ٢- نؤيد مقترحكم بتشكيل لجنة في كل مديرية عامة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لغرض احتساب الرواتب على ان يحدد سقف زمني لانجاز اعمالها .
 - ٣- نؤيد ماورد بالفقرة (٢) من الضوابط في كتابكم أعلاه لانسجامه مع الاسباب الموجبة للقانون محل البحث كما ان صرف الرواتب المتراكمة للمشمولين بالوصف المذكور بالفقرة (٢) من الضوابط في كتابكم أنفاً يتعارض مع مبدأ العدالة لخلقه نوعاً من التمايز بين فئة وأخرى .
 - ٤- نؤيد الاقتراح الوارد بالفقرة (٣) من الضوابط في كتابكم أعلاه .

مع التقدير

د. فرهاد نعمة الله حسين
ع / الأمين العام لمجلس الوزراء
٢٠١٠ / ٦ /